

الصناعات الثقافية كخيار استراتيجي لتنويع الاقتصاد الوطني: مع الإشارة إلى بعض التجارب الدولية الناجحة

د. قالون جيلالي¹

Abstract :

The aim of this research is to determine the true meaning of the cultural industry, the investment in the cultural field, and to investigate the various economic advantages could be realized through the investment in the sector .

The methodology adopted by the research is the descriptive approach which is suitable to analysis the multidimensional issues. The approach mentioned seeks to figure out the relationship between the variables included.

The research concluded that the countries can invest their cultural asset to support their economies, and we should also say that investment in cultural sector it not only a strategic option but it is strategic necessity .

Keywords: Culture, Industry, Cultural Industries, Investment, Economic Diversification.

الملخص:

هدفت هذه الورقة البحثية إلى تحديد المعنى العميق للصناعة الثقافية، ومعالجة خيار الاستثمار في الحقل الثقافي، ورصد مختلف المنافع الاقتصادية الممكن تحقيقها من الاستثمار في قطاع الثقافة. ولقد اتبع الباحث المنهج الوصفي الذي يلائم هذا النوع من البحوث المتعلقة بظاهرة متعددة الأبعاد، محاولا بذلك وصفها بطريقة كيفية مع توضيح العلاقة بين متغيراتها. وقد توصل البحث إلى جملة من النتائج أهمها: الدول التي تمتلك رصيدا ثقافيا يمكنها الاستثمار فيه لدعم اقتصاداتها، والجزائر تزيد عنها بالتنوع الثقافي، الذي يمكنه اعتباره كموارد متعددة. وبالتالي يمكن إقامة صناعات ثقافية متعددة. كما يجب القول أن الاستثمار في القطاع الثقافي بالنسبة للجزائر لم يعد خيارا استراتيجيا اقتصاديا فقط، بل هو أكثر من ذلك، إنه ضرورة استراتيجية مرتبطة بكيان حضاري يجب أن يفرض وجوده في ظل عولمة ثقافية لا تعترف بالحدود الثقافية.

الكلمات المفتاحية: الثقافة، الصناعة، الصناعات الثقافية، الاستثمار، تنويع الاقتصاد.

مقدمة:

كان ولا زال منذ القدم الاشتغال بالثقافة بألوانها المختلفة هو ديدن الأفراد من ذوي المواهب والقدرات الفذة. فبنت الثقافة الأفراد والمجتمعات وشكلت الحضارات. كما أنها كانت ولا تزال محل اهتمام الساسة ورجال الإعلام والمنظرين والمشتغلين بالعلوم على مختلف مشاربهم الفكرية والمهتمين بالأعمال والاقتصاد ليسوا استثناء من ذلك. ولما كان الاستثمار بمفهومه العام أساس كل عملية تنموية فإن ذلك يقضي البحث عن استغلال وتنشيط كل مورد متاح. خاصة في ظل شح الكثير من الموارد التي وانحسار عائداتها. لذلك انتهجت العديد من الدول

1 جامعة أحمد دراية، أدرار، الجزائر. Email: k_djlali@univ-adrar.dz

المتقدمة منها والنامية على حد سواء نهج التنوع في استغلال مواردها وبالتالي تنويع تحصيل إيراداتها. وهذا خيار استراتيجي فعال يجنب الدول خاصة التي كانت تتميز بأنها أحادية الموارد تبعات الأزمات.

في هذا السياق العام يظهر خيار الاستثمار في الصناعات الثقافية التي تمتلك كل الشعوب قسطا منها بشكل أو بآخر، وهذا من أجل تحقيق عوائد استراتيجية قد لا تتمكن العوائد الاقتصادية لوحدها من التعبير عنها.

مما سبق يمكن بلورة إشكالية هذه الورقة البحثية حول السؤال الرئيس التالي:

إلى أي مدى يمكن اعتبار الصناعات الثقافية كخيار استراتيجي لتنويع الاقتصاد الوطني ؟

حتى يمكن الإجابة عن السؤال اعلاه كان لا بد من تجزئته إلى الأسئلة الفرعية التالية:

- ما معنى الصناعة الثقافية ؟
- ما مجالات الاستثمار في الصناعات الثقافية ؟
- ما دواعي الاهتمام بالصناعات الثقافية ؟
- ما هو واقع قطاع الثقافة في الجزائر ؟
- ما هي آليات تمويل الاستثمار في قطاع الثقافة في الجزائر ؟
- ما هي مختلف العوائد الممكنة تحقيقها من الاستثمار في قطاع الثقافة ؟
- ويهدف هذا البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:
- تحديد معنى الصناعات الثقافية؛
- كشف اللثام عن دواعي الاهتمام بالصناعات الثقافية
- معرفة آليات تمويل الاستثمار في قطاع الثقافة في الجزائر؛
- تبين مختلف العوائد الممكنة تحقيقها من الاستثمار في قطاع الثقافة.
- ويمكن توضيح أهمية البحث في نقطتين هما:
- **الأهمية العملية:** تظهر من لفت النظر إلى ضرورة التفكير الجاد في التوجه نحو استغلال موارد اقتصادية متاحة.
- **الأهمية العلمية:** سمح هذا البحث بانتهاج أسلوب علمي للاستغلال الاقتصادي لما هو موجود في الواقع من موارد ثقافية.

لهذا تم اللجوء إلى استخدام المنهج الوصفي التحليلي، الذي يلائم هذا النوع من الدراسات، باعتباره بحثا يتعلق بظاهرة تقوم على علاقات متداخلة، محاولا بذلك وصفها بطريقة كيفية وتحليل المعطيات المتحصل عليها.

وكمحاولة للإجابة عن الأسئلة، وتحقيق الأهداف السابقة، تمت هيكلة البحث في ثلاثة أجزاء: نحاول التعرض في الجزء الأول إلى تعريف بمفهوم الصناعات الثقافية. وفي الجزء الثاني نحاول التحدث عن الاستثمار في الصناعات الثقافية، وفي الجزء الثالث نحاول عرض وتحليل مختلف العوائد الممكنة تحقيقها من الاستثمار في القطاع الثقافي.

وسنعمل على تفصيل خطة البحث كما يلي:

أولاً - ماهية الصناعة الثقافية:

حتى نتمكن من تقديم تعريف دقيق لهذا المصطلح المركب من صفة وموصوف، نحاول بداية التعريف بالصناعة أولاً، ثم الثقافة، ومن بعدها نحاول الربط بينهما لنستخلص معنى الصناعة الثقافية.

1 - الصناعة:

أ - لغة:

تعني الصناعة لغة حرفة الصانع وعمله. وهي من فعل صنع، فنقول صنع الشيء بمعنى عمله. وما أحسن صنع الله¹.

وهي ترجمة للكلمة الفرنسية (Industrie)، والانجليزية (Industry). وهي مشتقة من الكلمة اللاتينية (Industria) والتي تعني نشاط. وهي تشير بذلك إلى مجموع الأنشطة الاقتصادية التي تنتج منتجات مادية من خلال تحويل المواد الأولية².

ب - اصطلاحاً:

يمكن تعريف الصناعة على أنها: « فروع النشاط الاقتصادي التي تتولى القيام بتحويل المواد الأولية الزراعية والخامات المعدنية وغيرها من الموارد الطبيعية من شكلها الهام أو البسيط إلى منتجات ارقى قابلة للتداول، تلبي حاجات الإنسان في الإنتاج والاستهلاك والاستثمار »³.

وتُعرّف أيضاً بأنها: نشاط بشري يهدف إلى تحويل مادة أو أكثر إلى مواد جديدة ذات خصائص تختلف في الشكل أو الطبيعة أو مجال الاستخدامات. ومن الجانب الإحصائي تشير إلى مجموعة من المؤسسات التي تقوم بنشاط متجانس، وتهدف إلى إنتاج نوع أو أنواع من المنتجات⁴. فنقول مثلاً صناعة النسيج، صناعة الأغذية، صناعة التعدين... الخ

2 - الثقافة:

يُعرّف مفهوم الثقافة وفقاً لماء جاء في الإعلان العالمي لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (UNESCO) بشأن التنوع الثقافي على أنها: « مجموعة متنوعة من الخصوصيات الروحية والمادية والفكرية والعاطفية التي تميز مجتمعاً معيناً... وهي تشمل الفن والأدب وأنماط الحياة وطرق العيش المشترك ونظم القيم والتقاليد والمعتقدات »⁵.

وحسب الخطة الشاملة للثقافة العربية لعام 1985 فإن الثقافة تعني: « مجموعة المعارف والالتزامات الأخلاقية وطرائق التفكير والإبداع الجمالي والفني والمعرفي والتقني وسبل السلوك والتصرف والتعبير... »⁶.

¹ مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي، (تحقيق: أنس محمد الشامي، زكريا جابر أحمد)، القاموس المحيط، دار الحديث، القاهرة، 2008، ص 951.

² LAROSSE: Dictionnaire Encyclopédique illustré, Paris, 1993, p 804.

³ بن هنية مختار، « استراتيجيات وسياسات التنمية الصناعية: حالة البلدان المغاربية »، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2008، ص 5.

⁴ حوسين مصباح العلام، « مستقبل التنمية الصناعية العربية في ظل اتفاقيات منظمة التجارة العالمية ذات الصلة بالصناعة »، مجلة الدراسات البيئية، م 11، ع 3، 2010، ص 121.

⁵ منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، معهد اليونسكو للإحصاء، إطار الإحصائيات الثقافية لليونسكو لعام 2009، مونتريال كندا، 2009، ص 18.

⁶ المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، البقاء من أجل الاستدامة، 2017، ص 10.

ويرى (كوفايرون) أن الثقافة: « تشمل القيم المادية واللامادية التي يخلقها الإنسان في سياق تطوره الاجتماعي وتجربته التاريخية... وبجملة موجزة هي إنجازات الإنسان التي يعبر بها من خلال حياته وطرائقه في التفكير والسلوك والعمل، والتي تأتي نتاجاً لتفاعله مع الطبيعة ومع غيره من البشر »¹.

ويرى الباحثون أن الثقافة تشمل مزيجاً من المصنوعات اليدوية والإنتاج الصناعي والتكنولوجيا والإنتاج الأدبي والنظريات العلمية واللغة التي تنقل التراث جيلاً عن جيل². من خلال التعريفات السابقة وغيرهما كثير نستنتج جملة من الأفكار يتضح معها معنى الثقافة أكثر وهذا كما يلي:

- تشير الثقافة إلى نتاج العقل البشري، في جانبه المادي أو اللامادي، فهي بذلك وسيلة لإشباع حاجات ورغبات، أو وسيلة للتعبير عن أفكار أو أحاسيس؛
- تعتبر الثقافة أداة للتمييز؛
- تنتقل الثقافة طوعاً بين أفراد المجتمع ما دام الكل يعيش في المجتمع نفسه؛
- انطلاقاً مما سبق، يمكن القول بأنه يمكن اعتبار المنتجات المادية واللامادية لمجتمع يمكن التعريف به كمورد ثمين مفرد بطبيعته له قيمة جمالية إنسانية. ومنه يمكن التفكير في استغلاله اقتصادياً. بمعنى يمكن إنتاجه وتداوله. ومن هنا يبرز مصطلح الصناعة الثقافية.

3 - الصناعة الثقافية:

بالجمع بين مصطلحي الصناعة والثقافة نحصل على مفهوم جديد وهو الصناعة الثقافية الذي يعني: « الصناعات التي تنتج وتوزع السلع والخدمات الثقافية »³. حيث يُقصد بالسلع الثقافية تلك السلع التي تنتقل الأفكار وأساليب العيش مثل الكتب والمجلات وبرامج الحاسوب والأفلام والبرامج السمعية البصرية والحرف والأزياء... الخ. أما الخدمات الثقافية فتشير إلى تلك الأنشطة التي تهدف إلى تلبية الاحتياجات الثقافية مثل: أنشطة الترخيص، الخدمات المتعلقة بحقوق المؤلف، أنشطة توزيع السلع السمعية البصرية، الخدمات المتعلقة بحفظ الكتب والتسجيلات والصناعات الحرفية... الخ⁴.

وبعبارة أخرى فإن الصناعات الثقافية تعني الأنشطة التي تنتج وتعيد إنتاج الأعمال الثقافية حسب مبادئ الإنتاج الصناعي، أي أن الأعمال الثقافية والفنية الأصلية يمكن تحويلها إلى سلع استهلاكية مثلها مثل السلع الصناعية الأخرى⁵.

¹ عثمان فراج، « الثقافة وعملية التنشئة الاجتماعية في الوطن العربي »، الثقافة والتسيير، مجمع أعمال الملتقى الدولي المنعقد بالجزائر أيام 28 - 30 نوفمبر 1992، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992، ص 32.

² المرجع نفسه، ص 32.

³ منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، اتفاقية حماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي، باريس، 2005، ص 18.

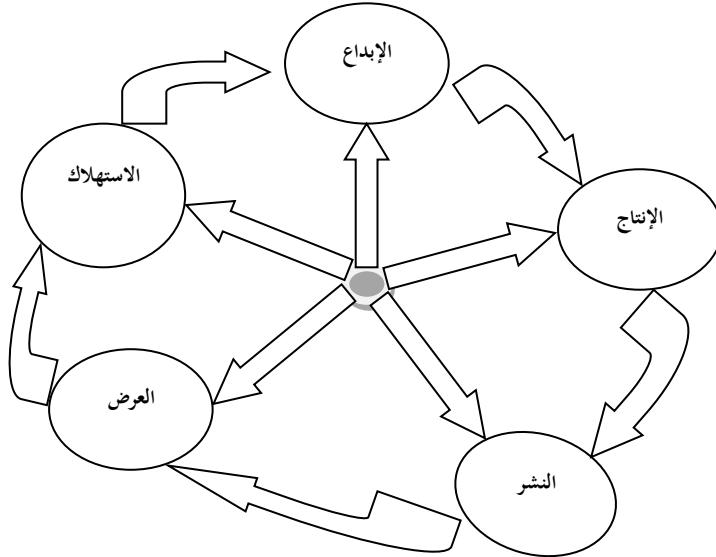
⁴ جبريل حسين العريشي، « الصناعات الثقافية »، المدينة، صحيفة يومية تصدر عن مؤسسة المدينة للصحافة والنشر، 25 جانفي 2012، [على الخط]، تم زيارته يوم 22 مارس 2018 على الساعة 16:00، متاح على الرابط: <http://www.al-madina.com/article/132133/?page=2>

⁵ علاوة فوزي، « مساهمة في صياغة مفهوم الصناعات الثقافية »، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، ع 17، 2016، ص 208.

من التعاريف السابقة نستنتج جملة من الأفكار يتضح معها المعنى العميق لمصطلح الصناعات الثقافية حتى نتمكن من توظيفه في إطار السياق العام للبحث وهذا كما يلي:

- تقوم الصناعة الثقافية على منطق اقتصادي وذلك أنها تعتبر الثقافة مورداً يمكن استغلاله والانتفاع منه. واستغلاله يكون بالاستثمار فيه. ويدخل هذا من باب التنوع في الاستثمار واستغلال كل مورد متاح.
- تشير الصناعة الثقافية ضمناً إلى إيجاد قيمة مضافة مضاعفة في منتجاتها، القيمة الأولى تتبع من الإبداع الذي هو محور الثقافة. والثانية من الفعل الاقتصادي الذي يعني إيجاد الثروة.
- تصبح الثقافة وفق المنطق أعلاه كمادة أولية تشتغل عليها الصناعة باعتبارها قطاعاً من قطاعات النشاط الاقتصادي، وبذلك نتوقع أن تخضع الثقافة للدورة الاقتصادية بمعنى تنتج وتوزع وتستهلك منتجات تلك الثقافة. وبتطبيق مراحل الدورة الاقتصادية على قطاع الثقافة نحصل على مصطلح دورة الثقافة الذي يمكن تمثيله بيانياً في الشكل التالي:

الشكل رقم (1): دورة الثقافة



المصدر: منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، معهد اليونسكو للإحصاء، إطار الإحصائيات الثقافية لليونسكو لعام 2009، مونريال كندا، 2009، ص 20.

نلاحظ من الشكل أعلاه أن الدورة الثقافية تبدأ بالإبداع الذي يشير إلى ابتكار الأفكار، ثم تأتي مرحلة الإنتاج التي تشير إلى استنساخ الأشكال الثقافية القابلة للنسخ. ثم مرحلة النشر التي تشير إلى عمل توزيع المنتجات الثقافية. ثم العرض (النقل، الاستقبال) التي تشير إلى مكان استهلاك الحدث الثقافي أو أداء عرض ما، وتشير حتى إلى نقل التراث بين الأجيال. ومرحلة الاستهلاك (المشاركة) مثل قراءة الكتب.

4 - مجالات الصناعة الثقافية:

نعرض في الجدول أدناه حصيلة الجهود المضنية للتمييز بين الصناعات الثقافية والمفاهيم القريبة وكذلك تحديد القطاعات أو المجالات التي يشملها تعريف الصناعات الثقافية وهذا كما يلي:

الجدول رقم (1): تعريف الصناعة الثقافية

المصطلح المستخدم	المملكة المتحدة	ألمانيا	اسبانيا	فرنسا
	الصناعة الإبداعية	الصناعة الإبداعية والثقافية	الصناعة الثقافية	الحقل الثقافي
هندسة العمارة	✓	✓		✓
المرئي والمسموع	✓	✓	✓	✓
الفنون الادائية	✓	✓	✓	✓
المكتبات			✓	✓
التصميم	✓	✓		
الفنون البصرية	✓	✓	✓	✓
النشر	✓	✓	✓	✓
الازياء	✓			
البرمجيات	✓	✓		
الإرث الثقافي			✓	✓
الموسيقى	✓	✓	✓	✓
الحرف	✓			
الإعلان	✓	✓		

المصدر: اتحاد المعاهد الاوربية الوطنية لدعم الثقافة، تطوير الصناعات الثقافية الإبداعية في الأردن:
دعوة للعمل، 2013، ص 9

ثانياً - الاستثمار في الصناعات الثقافية:

تحتاج الدول ذات الموارد المحدودة أو ذات المورد الوحيد إلى تثمين مختلف مواردها المختلفة لرسم مستقبل لجيل واع بالتحديات التي تحيط به. ويمكن في هذا السياق الالتفاتة إلى الثقافة والاستثمار فيها. إذ تعتبر منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم أن: « الصناعات الثقافية والإبداعية من أسرع الصناعات نمواً في العالم... وهي خيار إنمائي مستدام... ويعتمد على مورد فريد ومتجدد وهو الإنسان المبدع »¹.

وبما أن الجزائر ليست في غنى عن هذا الاتجاه، ففي ظل سعيها الحثيث إلى تنويع مصادر دخلها، وعدم رهن مستقبل الأجيال بمورد آيل للزوال، كان لا بد من التفكير في استغلال ما يمكن استغلاله. هذه وسنحاول في هذه النقطة القيام بقرءاء موضوعية في إمكانية تحقيق الاستثمار في قطاع الثقافة الذي نحسبه خياراً من الخيارات الاستراتيجية. أملاً في أن يحرك هذا الاستثمار قطاع الثقافة نفسه. وكذلك ما يرتبط به من قطاعات أخرى.

1 - دواعي الاهتمام المتزايد بالاستثمار في قطاع الثقافة:

يمكن تلخيص أسباب الاهتمام بالاستثمار في المجال الثقافي بصفة عامة وفي الدول النامية مثل الجزائر خاصة في جملة من النقط نذكرها كما يلي:

¹ هدى الخميس كانو، « الاقتصاد والمورد الثقافي »، تم نشره يوم 05 مارس 2016، يومية الحياة، [على الخط]، تم زيارته يوم 20 مارس 2018 على الساعة: 17:00، متاح على الرابط: <http://www.alhayat.com/Opinion/Huda-AIKhamis-Kano/14323268/>

أ - ترى خبيرة الاقتصاد (فرانسواز بن حمو) أن طبيعة المنتجات الثقافية تجعلها لا تخضع لتفسير المنفعة الحدية، وذلك أن استهلاك الفرد لمقدار من الثقافة سيزيد من استهلاكه كلما رغب في المزيد. ومثل ذلك الفرد الذي تعود منذ صغره على المطالعة وحضور العروض الفنية الراقية فسيتابع ذاك في كبره. في حين أنه كلما استهلك الفرد وحدة معينة زادت درجة إشباعه إلى أن يصل إلى حد الأشباع فيتوقف عن الاستهلاك¹.

ب - تُعتبر الصناعات الثقافية من بين أقل الصناعات استنزافاً للموارد الطبيعية الثمينة، وأقل النشاطات تلويثاً للبيئة².

ج - ضخامة حجم استيراد مختلف المنتجات الثقافية الغربية وهذا حتى في أبسط الوسائل التعليمية والتربوية، والسبب في ذلك ضعف أو انعدام الإنتاج المحلي، والمشكلة في ذلك أن تلك المنتجات تحمل ثقافة معينة قد لا تتفق كثيراً مع ثقافة الشعوب الواردة إليها. كما أن الأمر متعلق بتنشئة جيل يعد بمثابة المخزون الاستراتيجي للأمة. وبذلك يمكن القول أن إقامة صناعة ثقافية يسمح بتحويل ما يقابلها من أموال في سبيل استيراد أشياء أخرى أكثر تعقيداً³.

د - وجود مواهب حقيقية تحمل طاقات جاهزة للإبداع، وعليه فاستغلالها يضمن الاستفادة منها وتعميم تلك الفائدة على باقي فئات المجتمع⁴.

2 - الإطار التشريعي للاستثمار في القطاع الثقافي:

سنعرض في هذه النقطة إلى مختلف النصوص التشريعية التي استطعنا رصدها والمتعلقة بالاستثمار عامة

والاستثمار في القطاع الثقافي وهذا كما يلي:

أ - التشريعات العامة المتعلقة بالاستثمار في القطاع الثقافي:

يجب الإشارة بداية إلى أنه ابتداء من 2010 أصبح الاستثمار في مجال القطاع الثقافي يخضع لأحكام الأمر رقم (03-01) المؤرخ في 20 أوت 2010، المعدل والمتمم، والمتعلق بتطوير الاستثمار⁵. وهذا حسب المادة 48 من القانون رقم (09-09) المؤرخ في 30 ديسمبر 2009، والمتضمن قانون المالية، وهذا دون المساس بالقوانين والأنظمة السارية المفعول. حيث تنص صراحة على أنه: « تخضع لترتيبات الأمر 03-01 المعدل والمتمم والمتعلق بتطوير الاستثمار، الاستثمارات المحققة من طرف الشركات التي تستهدف النشاطات الثقافية ولا سيما تلك المتعلقة بالسينما والكتاب »⁶.

¹ محالدي أنيسة، « الاستثمار في الثقافة... تحدي الدول الناشئة »، جريدة الشرق الأوسط، ع 12639، 6 جويلية 2013، [على الخط]، تمت زيارته يوم 30 مارس 2018 على الساعة: 19:00، متاح على الرابط:

http://archive.aawsat.com/details.asp?section=19&issueno=12639&article=735186#.Wr6HZzNNg_4

² آلان ويتلي، « النمط الآسيوي »، التمويل والتنمية، ع 51، جوان 2014، صندوق النقد الدولي، واشنطن، ص ص 14، 15.

³ أوكيل محمد السعيد، في عاشور، « الصناعات الثقافية وأبعادها الاستراتيجية »، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، ع 2، 2003، ص ص 16، 17.

⁴ المرجع نفسه، ص 17.

⁵ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، رئاسة الجمهورية، الأمر رقم 01 - 03، المؤرخ في 20 أوت 2001، يتعلق بتطوير الاستثمار، (الجريدة الرسمية)، ع 47، الصادرة بتاريخ 22 أوت 2001، ص ص 4 - 9.

⁶ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، رئاسة الجمهورية، القانون رقم 09 - 09، المؤرخ في 30 ديسمبر 2009، يتضمن قانون المالية لسنة 2010، (الجريدة الرسمية)، ع 78، الصادرة بتاريخ 31 ديسمبر 2009، ص 17.

وتجدر الإشارة إلى أنه تم إلغاء أحكام الأمر رقم (01-03)، بموجب المادة 37 من القانون رقم (16-09) المؤرخ في 3 أوت 2016، والمتعلق بترقية الاستثمار. وهذا دون المساس بالحقوق والمزايا التي اكتسبها المستثمر بموجب التشريعات السابقة لهذا القانون والتي أنشأت تدابير لتشجيع الاستثمار. حيث تنص المادة 35 من القانون رقم (16-09) على أن الاستثمارات المستفيدة من المزايا المنصوص عليها في القوانين المتعلقة بترقية وتطوير الاستثمار السابقة لهذا القانون، وكذا مجموع النصوص اللاحقة، تبقى خاضعة لهذه القوانين إلى غاية انقضاء مدة هذه المزايا¹.

وبذلك نستنتج أن الاستثمارات في المجالات الثقافية تستفيد بدورها من نفس الامتيازات التي تستفيد منها الاستثمارات الأخرى. ومن أهم هذه الامتيازات نذكر الآتي²:

- **في مرحلة الإنجاز:** الإعفاء من الحقوق الجمركية بالنسبة للسلع المستوردة التي تدخل في إنجاز الاستثمار، الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة بالنسبة للسلع المستوردة أو المنتجة محليا التي تدخل في إنجاز الاستثمار، الإعفاء من دفع حق نقل الملكية بعوض الرسم على الإشهار العقاري عن كل المقتنيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار المعني، تخفيض بنسبة 90 % من مبلغ الإتاوة الإيجارية السنوية المحددة من قبل مصالح أملاك الدولة، الإعفاء لمدة عشر (10) سنوات من الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار، الإعفاء من حقوق التسجيل فيما يخص العقود التأسيسية.

- **في مرحلة الاستغلال:** يحصل المستثمر في هذه المرحلة لمدة ثلاث (3) على الامتيازات التالية: الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات، الإعفاء من الرسم على النشاط المهني، تخفيض بنسبة 50 % من مبلغ الإتاوة الإيجارية السنوية المحددة من قبل مصالح أملاك الدولة.

زيادة على ما سبق فإن الاستثمارات المنجزة في مناطق الجنوب والهضاب العليا وكل منطقة أخرى تتطلب تنميتها مساهمة خاصة، تستفيد من مزايا أخرى إضافية نذكر أهمها: تكفل الدولة بنفقات أشغال المنشآت الضرورية المتعلقة بالاستثمار، منح أراضي بالدينار الرمزي للمتر المربع الواحد خلال فترة عشر (10) سنوات للمشاريع الاستثمارية المقامة في مناطق الهضاب العليا، ولفترة 15 سنة بالنسبة للمشاريع الاستثمارية المقامة في مناطق الجنوب الكبير³.

ويمكن أن تستفيد الاستثمارات ذات الأهمية الخاصة للاقتصاد الوطني من مزايا استثنائية، وهذا بعد التفاوض والاتفاق بين المستثمر والوكالة الوطنية بتطوير الاستثمار.

ب - التشريعات الخاصة بالقطاع الثقافي:

فضلا عن الامتيازات التي يكتسبها القطاع الثقافي بموجب قانون الاستثمار، فإنه يستفيد أيضا من بعض التحفيزات والإعفاءات الجبائية التي نذكر بعضها باختصار في الآتي:

¹ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، رئاسة الجمهورية، القانون رقم 16 - 09، المؤرخ في 03 أوت 2016، يتعلق بترقية الاستثمار، (الجريدة الرسمية)، ع 46، الصادرة بتاريخ 03 أوت 2001، ص 24.

² المادة 12 من القانون رقم 16 - 09، مرجع سبق ذكره، ص 19، 20.

³ المادة 13 من القانون رقم 16 - 09، مرجع سبق ذكره، ص 20.

- تُعفى من الرسم على القيمة المضافة الورق الموجه بصورة حصرية لعمليات إنتاج وطبع الكتب طبقا للمواصفات المحددة في القرار المشترك بين الوزير المكلف بالمالية والوزير المكلف بالثقافة. وكذلك عملية الإبداع والإنتاج والنشر الوطني للمؤلفات والأعمال على الخامل الرقمي¹.
- تُستثنى من وعاء الضريبة على الدخل الإجمالي، المبالغ المحصلة على شكل اتعاب وحقوق المؤلف والمخترعين بعنوان الاعمال الادبية أو العلمية أو السينمائية، لصالح الفنانين والمؤلفين والموسيقيين والمخترعين².
- تستفيد من إعفاء دائم في مجال الضريبة على أرباح الشركات مبالغ الإيرادات المحققة من أعمال الفرق والأجهزة الممارسة للنشاط المسرحي³.
- في إطار تحديد الربح الجبائي، فإنه يمكن خصم التكاليف من الضريبة على الدخل الإجمالي أو من الضريبة على أرباح الشركات، والتي تكون متعلقة بالنشاطات ذات الطابع الثقافي التي تهدف إلى: ترميم المعالم الأثرية والمناظر التاريخية المصنفة، ترميم التحف الأثرية والمجموعات المتحفية وحفظها، توعية الجمهور وتحسيسه بجميع الوسائل المتعلقة بالتراث المادي واللامادي، إحياء المناسبات التقليدية المحلية، المهرجانات الثقافية في إطار النشاطات المساهمة في ترقية الموروث الثقافي ونشر الثقافة وترقية اللغتين الوطنيتين⁴.
- تُعفى من الضريبة الجزافية الوحيدة مبالغ الإيرادات المحققة من قبل الفرق المسرحية، والحرفيون التقليديون وكذلك الأشخاص الذين يمارسون نشاطا فنيا⁵.

3 - آليات تمويل مشاريع الاستثمار في القطاع الثقافي:

يتم تمويل مشاريع الاستثمار الخاصة بالقطاع الثقافي بالاعتماد على عدة لآليات نذكرها باختصار في الآتي⁶:

أ - صناديق الاستثمار:

أنشأت الدولة عدة صناديق استثمارات تسييرها شركات استثمارية مثل: المؤسسة المالية للاستثمار والمساهمة والتوظيف، الشركة المالية الجزائرية الأوربية للمساهمة. تكون مهمتها تمويل المشاريع التي باستطاعتها المساهمة في إيجاد فرص عمل، والمساهمة في تنمية الاقتصاد الإقليمي... الخ

ب - الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب:

بتاريخ 22 ديسمبر تم توقيع اتفاق بين وزارة الثقافة ووزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، يمكن بموجبه للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب من تمويل مشاريع فنية وثقافية.

ج - صندوق تنمية الفن السينمائي وتقنياته وصناعاته:

¹ وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، 2018، ص 9.

² المادة 13، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، مرجع سبق ذكره، ص 12.

³ المادة 138، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، مرجع سبق ذكره، ص 34.

⁴ المادة 169، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، مرجع سبق ذكره، ص 44.

⁵ المادة 282، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، مرجع سبق ذكره، ص 75.

⁶ كساب عمار، دليل المستثمر في القطاع الثقافي في الجزائر، بروكسل، 2016، ص 10 - 15. (بتصرف)

يتولى صندوق تنمية الفن السينمائي وتقنياته وصناعاته مهمة المشاركة في تمويل الإنتاج السمعي البصري الجزائري وتمويله، وكذا المشاركة في تمويل التجهيز وفي عصرنة الصناعات التقنية وهياكل السينما والتلفزة، فضلا عن منح إعانات لإنتاج الأفلام الجزائرية¹.

د - الصندوق الوطني لترويج وتطوير الفنون والآداب:

بناءً على المادة الرابعة (4) من القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 9 مارس 1999، فإنه تُمنح الإعانات قصد ترقية الإبداع الأدبي عدة فئات مثل: مؤلفي المصنفات الأدبية المكتوبة الأصلية مترجمي المصنفات الأدبية قصد نشرها باللغة العربية... الخ. كما تنص المادة من ذات القرار على منح الإعانات قصد ترقية الإبداع الفني إلى عدة فئات منها: مؤلفي المصنفات المسرحية والدرامية والموسيقية...، منظمي التظاهرات الفنية والثقافية الهادفة إلى صقل المواهب... الخ².

هـ - رعاية النشاطات الثقافية:

تستفيد المؤسسات الملتزمة بنفقات الإشهار المالي والكفالة والرعاية لفائدة الأنشطة الثقافية من خصم يقدر بـ 10 % من رقم أعمال السنة المالية دون أن يتجاوز المبلغ المخصص سقفا قدره (30.000.000 د.ج). ومن بين الأنشطة الثقافية المستفيدة من حق الخصم نذكر: نشاطات الإنتاج والنشر الفني والأدبي، الندوات والمؤتمرات والورشات وغيرها... الخ³.

نلاحظ مما سبق بأن هناك ترسانة كبيرة جدا من النصوص التشريعية المنظمة للقطاع الثقافي. وهو ما يوحي باحتكار هذا القطاع من طرف الدولة. لكن هذه الترسانة لم تمنع القطاع الخاص من الاستثمار في الحقل الثقافي. لكن الأمر ربما يبدو وكأنه مرتبط بوجود أو عدم وجود ثقافة الاستثمار في قطاع الثقافة. وربما يكون للمشتغلين في قطاع الثقافة رأي آخر.

4 - تشخيص واقع قطاع الثقافة في الجزائر:

حقّق قطاع الثقافة مكاسب كبيرة منذ الاستقلال وهذا من حيث نوع وعدد الهياكل المنجزة. فحسب الدليل

الإحصائي (2001 - 2014) تم إنجاز ما يلي⁴:

أ - المؤسسات المكلفة بالعمل الثقافي:

تم إنشاء منذ الاستقلال 336 مؤسسة عمومية ذات طابع إداري (مدارس ومعاهد التكوين، متاحف،

دور الثقافة... الخ)، 32 مؤسسة عمومية ذات طابع تجاري (المسارح الجهوية، أركسترا، باليه، مراكز

¹ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، رئاسة الحكومة، المرسوم التنفيذي رقم 91 - 03، المؤرخ في 19 جانفي 1991، يحدد كفاءات سير صندوق تنمية الفن السينمائي وتقنياته، ويضبط شروط تخصيص القروض والمساعدات التي يمنحها الصندوق، (الجريدة الرسمية)، ع 4، الصادرة بتاريخ 23 جانفي 1991، ص 67.

² الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الثقافة والاتصال، القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 9 مارس 1999، والذي يحدد كفاءات تطبيق المرسوم التنفيذي رقم 98-116 المؤرخ في 18 أبريل 1998، الذي يحدد كفاءات تسيير حساب التخصيص الخاص رقم 092-302 الذي عنوانه الصندوق الوطني لترقية الفنون والآداب وتطويرها، (الجريدة الرسمية)، ع 33، الصادرة بتاريخ 05 ماي 1999، ص 18.

³ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الوزارة الأولى، المرسوم التنفيذي رقم 11 - 129، المؤرخ في 22 مارس 2011، يتعلق بخصم نفقات الإشهار المالي والكفالة والرعاية الخاصة بالأنشطة ذات الطابع الثقافي من الضريبة على الدخل الإجمالي أو من الضريبة على أرباح الشركات، (الجريدة الرسمية)، ع 18، الصادرة بتاريخ 23 مارس 2011، ص 28.

⁴ وزارة الثقافة، مديرية الدراسات الاستشرافية والتوثيق والإعلام الآلي، الدليل الإحصائي (2011-2014)، قصر الثقافة، الجزائر، 2014.

الفنون...الخ)، 03 مؤسسة عمومية ذات طابع علمي وتكنولوجي (المركز الجزائري للتراث الثقافي المبني في الأرض، المركز الوطني للبحث في علم الآثار...الخ).

ب - قاعات السينما:

تتوزع قاعات السينما عبر كامل ولايات الوطن ويقدر عددها ب (342) قاعة سينما.

ج - التراث الوثائقي للمكتبات الرئيسية:

تتوزع المكتبات الرئيسية بتراث وثائقي معتبر حيث أنه سنة 2014 تم إحصاء أكثر من 66.654

عنوانا باللغة العربية، و 56.442 عنوانا باللغة الأجنبية.

د - رصيد الخدمات السمعية البصرية للمكتبات الرئيسية:

تتوزع المكتبات الرئيسية برصيد متنوع من الخدمات السمعية البصرية، فمثلا في سنة 2014 تم

إحصاء رصيد يقدر ب: 139 لوحة فنية، 26 خريطة جغرافية، 60 بطاقة ممغنطة للمكفوفين، 97 شريط صوتي...الخ.

هـ - النشر الوطني:

عرف النشر الوطني تطورا ملحوظا حيث أنه في سنة 2014 تم إحصاء 246.618 مطبوعة باللغة

العربية، و 7993 باللغة الأجنبية. وهذا مقابل 17.391 مطبوعة باللغة العربية، و 4239 مطبوعة باللغة الأجنبية وهذا في سنة 2011.

و - التظاهرات الثقافية:

نظمت دور الثقافة عددا من التظاهرات الثقافية المتنوعة مثل عروض السينما، والمسرحيات، والأيام

الدراسية، والأسابيع الثقافية، والرقص والباليه، والمسابقات الثقافية فضلا عن الشعر والمعارض...الخ. وهو ما يناهز 6963 تظاهرة في سنة 2014 مقابل 5976 تظاهرة في سنة 2013، و 5117 سنة 2012.

5 - تقييم جهود الاستثمار في قطاع الثقافة بعين المختصين:

تزايد الحديث في الآونة الأخيرة عن أهمية الاستثمار في القطاع الثقافي وأصبح حديث المشرفين على القطاع الثقافي ومختلف الساسة ورجال الإعلام والمشتغلين فيه على حد سواء. فمنهم من يرى وكأنه تشكل انطباع عام بأن قطاع الثقافة هو من اختصاص الدولة. وهو قطاع غير ذي جدوى وعليه فهو لا يجتذب المستثمرين. ويرى آخر بأنه لم تتشكل بعد في الجزائر طبقة برجوازية متتورة لها وعي ثقافي يجعلها تتخبط في الحركة الثقافية¹. وبكثير من الواقعية ترى متفقة أخرى بأن أهم شرط في إنجاح الاستثمار الثقافي هو توفير مناخ حر يسمح بالإبداع، ومن ثم يمكن للمنتج الثقافي أن يلامس هموم المواطن. وتذهب متفقة أخرى في تشبيهها لعلاقة الاستثمار بالثقافة مثل علاقة المبدأ بالخبر. فالاستثمار حسبها تصنع النجوم ونقتق المواهب².

¹ لحرش نورة، « الاستثمار الثقافي في الجزائر وعي غائب »، مجلة الدوحة، ع 69، أكتوبر 2015، [على الخط]، تم زيارته يوم 27 مارس 2018 على الساعة 12:40، متاح على الرابط:

http://www.aldohamagazine.com/article.aspx?n=C93C82ED-B49E-4B8A-8C13-366EAC6D6C0D&d=20151001#.Wr15IDNNg_5

² لحرش نورة، المرجع نفسه.

ويرى مختصون آخرون أن الصناعات الثقافية اليوم تدفع ثمن التأخر في تشجيع الإبداع وتحفيز المثقفين وتعبئتهم في الترويج للموروث الثقافي الوطني. وقطاع الثقافة يعاني من غزو المنتجات الثقافية الأجنبية مثلما تعاني المنتجات المادية في القطاعات الأخرى¹.

ثالثاً - العوائد المحققة من الاستثمار في الصناعات الثقافية:

يمكن توضيح مختلف العوائد التي تم تحقيقها من الاستثمار في قطاع الثقافة بصفة عامة في جملة من النقط نذكرها باختصار في الآتي:

1 - عوائد محققة من صادرات السلع الثقافية:

يرى الكثير من الخبراء المتابعين للشأن الاقتصادي أن الاهتمام المتزايد بالاستثمار في المجال الثقافي قد أتى أكله. بعد أن أصبحت تلك الاستثمارات تدر عوائد مجزية وهذا على أكثر من صعيد. الأمر الذي جعل البعض يتصور وكأن صورة الرأس مالية الثقافية في طريقها إلى التشكل شيئاً فشيئاً².

وتؤكد البيانات المنشورة في تقارير الهيئات ومراكز البحث المشهود لها على هذا الطرح. حيث يشير تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالتعاون مع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) الصادر في ديسمبر 2010 إلى أن: « الاقتصاد الإبداعي أصبح الاقتصاد الأكثر استقراراً حيث تضاعفت صادراته في العالم خلال المدة من 2002 إلى 2009 لتصل إلى 712 مليار دولار. وبلغت القيمة المالية لاقتصاد الإبداع حوالي 3.1 تريليون دولار في 2005، وفي العام 2007 بلغت 4 تريليون دولار وفي العام 2009 بلغت نحو 7.1 تريليون دولار وهي تنمو بمعدل 8 % سنوياً »³.

كما نجحت العديد من الدول في تعبئة ما تزخر به من موارد وأحدثت حركية متعددة الأوجه. وأخرجت نتاج تلك الحركية من المحلية إلى الإقليمية فالعالمية. وأصبح بذلك قطاع الصناعة الثقافية داعماً لعائدات البلاد. وفي هذا الشأن أصبحت الهند أكبر منتج للأفلام في العالم برصيد يقدر ب (1200) فيلماً في السنة، بمبيعات تذاكر يُقدَّر أن تصل سنة 2018 إلى 37.2 مليار دولار⁴.

وتشير إحصائيات أخرى إلى أن حجم الصادرات الصينية من السلع الثقافية في سنة 2012 بلغت 21.73 مليار دولار أمريكي، مسجلة بذلك ارتفاعاً يُقدر ب 16.3 % عن السنة الماضية. وفي كوريا الجنوبية حققت الصادرات من السلع الثقافية سنة 2012 عائداً بمقدار 4.71 مليار دولار أمريكي، مرتفعة بذلك بمقدار 7.2 % مقارنة بالسنة التي قبلها، وبنسبة 100 بالنسبة لسنة 2007. وفي اليابان رصدت الحكومة مبلغ 300 مليون

¹ بوغرة حكيمة، « الاستيراد وضعف الاستثمار في المجال الثقافي عطل تطور المسرح والكتاب والسينما والإعلام »، يومية الشعب، الأربعاء 07 فيفري 2018، [على الخط]، تمت زيارته يوم 27 مارس 2018 على الساعة 12:35، متاح على الرابط: <http://www.ech-chaab.com/ar>

² حمد بن عبد الله اللحيدان، « أهمية الصناعات الثقافية »، جريدة الرياض، ع 15173، 8 جانفي 2010، [على الخط]، تمت زيارته يوم 22 مارس 2018 على الساعة 22:35، متاح على الرابط: <http://www.alriyadh.com/487801>

³ جبريل حسن العريشي، « الصناعات الثقافية »، يومية المدينة، مؤسسة المدينة للصحافة والنشر، تم نشره يوم 25 جانفي 2012، [على الخط]، تمت زيارته يوم 22 مارس 2018 على الساعة 22:45، متاح على الرابط: <http://www.al-madina.com/article/132133>

⁴ سعود الحارثي، « الاستثمار في القطاع الثقافي »، جريدة لوسيل، تم نشره يوم 20 أوت 2017، [على الخط]، تمت زيارته يوم 22 مارس 2018 على الساعة 23:00، متاح على الرابط: <https://lusailnews.qa/opinion/20/08/2017>

دولار بهدف الترويج للمنتجات والخدمات الثقافية وهذا لتعزيز نموها الاقتصادي، وتتوقع من ذلك أن تصل صادراتها من السلع الثقافية سنة 2020 إلى ما بين 80 و 110 مليار دولار، في حين أنها حالياً لا تتجاوز مبلغ 23 مليار دولار أمريكي¹.

2 - عائدات من توظيف التراث الثقافي في السياحة:

فضلا عما سبق يمكن استغلال التراث الثقافي للشعوب كعوامل جذب سياحية، حيث أصبح يُداول كثيرا في الأوساط الأكاديمية والمهنية مصطلح "السياحة الثقافية". وقد تم الإقرار صراحة في المؤتمر الدولي المنعقد بجنوب إفريقيا سنة 1997 بالدور التنموي للسياحة التراثية حيث أنها: «... تقدم فرصة فريدة لربط التراث الثقافي المحلي والعالمي بصناعة السياحة لتحقيق تنمية اجتماعية واقتصادية وبيئية للمجتمعات...»². فقد أثبتت العديد من الدراسات أنه يمكن دعم اقتصادات الدول بالاستثمار في هذا النوع من القطاعات مثل:

أ - تحقيق إيرادات؛ بالاعتماد على ثلاثة (3) مؤشرات هي: عدد السياح للمواقع التراثية، ومعدل بقاء السائح في المنطقة التراثية، ومتوسط الإنفاق المباشر وغير المباشر عند زيارة المواقع التراثية، والخدمات والمنتجات التي يتم شراؤها عند زيارة تلك المواقع. وفي هذا الشأن تظهر عمليات تقدير قيمة المعالم التراثية وفتحها للجمهور، أن كل زائر يدفع (1) يورو عند زيارته لموقع ما لشراء بطاقة الدخول أو خريطة أو دليل الزيارة، ويدفع كذلك (10) يورو مقابل منتجات وخدمات أخرى في ذلك المكان والتي تكون متعلقة بالإطعام والنقل والإيواء. فضلا عن الهدايا التذكارية والصور ومجسمات تلك المواقع. وأظهرت دراسة أخرى أن الاقتصاد المحلي بمنطقة الشاطئ الأزرق بفرنسا استفاد من عائدات مالية متأتية من السياحة الثقافية قدرت بحوالي (1.2) مليار يورو³.

ب - تنشيط الاستثمار المحلي؛ وذلك أن إشراك التراث الثقافي لمنطقة ما ضمن الحركة السياحية تقتضي بالضرورة القيام باستثمارات جادة في البنى التحتية، ومرافق الخدمات العامة المقدمة من طرف الدولة، وباقي الأنشطة التجارية والخدمية الأخرى مثل النقل والإيواء والصرف الصحي والكهرباء والماء والاتصالات... الخ. وذلك بسبب امتداد آثار الطلب السياحي المعقد إلى عديد القطاعات الاقتصادية الأخرى الرئيسية والفرعية منها، والتي يرى البعض أنها تزيد عن (140) نشاطا وصناعة فرعية⁴.

ج - في توفير مناصب شغل والحد من الفقر؛ وذلك أن السياحة كنشاط اقتصادي بطبيعتها تتطلب شبكة من الخدمات المتكاملة كثيفة العمالة، وبذلك تسهم بفعالية في توفير مناصب شغل بالضرورة. ولقد جاء في دليل صدر

¹ آلان ويتلي، مرجع سبق ذكره، ص 15، 16.

² مهجة إمبابي، السياحة الثقافية الجماهيرية وتحديات الحفاظ على التراث: رؤى مستقبلية للقرن الحادي والعشرين، على الخط، تمت زيارته بتاريخ 2016/09/18 علة الساعة: 10.00، متاح على الرابط: <https://www.researchgate.net/publication/280948790>

³ فاليري باتان، السياحة الثقافية بين حماية التراث والنمو الاقتصادي، ورقة بحثية، مقدمة إلى أشغال ورشة عمل عمريت وطرطوس القديمة، أيام 07، 08، 09 فيفري 2006، على الخط، تمت زيارته يوم 2018/03/30 على الساعة 18:15. متاح على الرابط:

http://www.amrit-syria.com/News/valery_Patin_Syria.htm

⁴ أحمد أديب أحمد، تحليل الأنشطة السياحية في سورية باستخدام النماذج القياسية: دراسة ميدانية، رسالة ماجستير، غ. م. قسم الإحصاء والبرمجة، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، 2006، ص 18.

عن منظمة العمل الدولية لسنة 2013، أن فرصة عمل واحدة في صناعة السياحة تولّد معها (1.5) وظيفة إضافية في الاقتصاد ذي الصلة¹.

د - **تنشيط صناعة الحرف التقليدية**؛ وذلك باستغلال فرصة المناسبات والتظاهرات الثقافية، أو فرصة زيارات السياح للمناطق الأثرية أو الطبيعية لعرض وبيع منتجات الحرف التقليدية التي تحكي بصمت أسلوب حياة الأسلاف وإبداعاتهم من أجل التكيف مع البيئة التي عاشوا فيها، ومن هذه المنتجات نذكر مثلاً: الحصائر، القلال، السجاد، السلال، الحلي، الجلود، الفخار، وكذلك الأزياء التقليدية والتحف المعدنية وأدوات الزينة ومنتجات الخشب... الخ².

3 - عائدات من الإيقونات الثقافية:

نجحت العديد من الدول في إنشاء مناطق أو معالم تُعرف فيما بعد بالأيقونة الثقافية لذلك البلد، وستكون علامة تجارية حقيقية وثقلاً اقتصادياً تبلغ قيمته ملايين الدولارات. فكل الأمثلة تُضرب عادة ببرج إيفل الذي يقدر ثقله الاقتصادي ب: 15/1 من الدخل القومي لفرنسا. والشيء نفسه بالنسبة لمتحف (كوكينغام بيلباو) بمدينة بيلباو الإسبانية الذي ساعد على إيجاد أكثر من 45.000 وظيفة ما بين سنتي 1997 و 2007. والشيء نفسه قامت به الإمارات العربية المتحدة حين قررت إنشاء منطقة ثقافية بإمارة أبو ظبي تضم ثلاثة متاحف دولية (جوجنهايم أبو ظبي، اللوفر أبو ظبي، الشيخ زايد)، فضلاً عن معرض دبي الفني، ومعرض دبي الدولي للأفلام. حيث تتوقع زيارة 300.000 ألف من ذوي الدخل الجيدة³.

4 - الاندماج في الاقتصاد العالمي:

إن نجاح الصناعات الثقافية في الولوج إلى الأسواق الدولية من شأنه تعزيز حظوظ البلدان المصدرة في الاندماج في الاقتصاد العالمي. وهذا من خلال تنويع الصادرات وزيادة تنافسية سلعتها⁴. وهو يحسن سمعة البلد أكثر وطبعاً ذلك سينعكس إيجاباً على المنتجات الأخرى. وعليه يمكن القول أن المنتجات الثقافية لبلد ما عندما تضع موطاً قدم لها في الأسواق الأجنبية يمكن استغلالها كمنتجات جذب للترويج لمنتجات أخرى.

5 - عائدات استراتيجية أخرى:

قد يسهل قياس الكثير من العوائد بوحدة نقدية لكن هناك عوائد أخرى قد يصعب أو يستحيل التعبير عنها نقداً لكنها من الأهمية بمكان. فالاستثمار في الثقافة يعني بطريقة أخرى الاستثمار في عقول الأفراد المنتجين لها. وهو ما يعني إيجاد نخبة مثقفة قادرة على الإبداع والتأثير في الآخرين. حينها يُؤمل من الثقافة كقوة ناعمة أن تنجح في بناء الوعي الجمعي للأفراد. بحيث تجعلهم يتمسكون بالقيم الحضارية الراقية. ويدركون التحديات التي

¹ منظمة العمل الدولية، دليل الحد من الفقر من خلال السياحة، ط 2، 2013، ص 12.

² الهيئة السعودية العامة للسياحة والآثار، لماذا الاهتمام بالتراث العمراني؟ مبادرات الهيئة العامة للسياحة والآثار تجاه التراث العمراني، الرياض، 2010، ص 23.

³ محالدي أنيسة، مرجع سبق ذكره.

⁴ همت محمد يوسف عبد العزيز، عبد الوهاب جودة الحاي، « الصناعات الإبداعية وعائداتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على المجتمع: رؤية مستقبلية »، مجلة علوم الإنسان والمجتمع، ع 25، ديسمبر 2017، ص 46.

تحيط بهم¹. ويمكنهم استهجان السلوك المشين في حياتهم وفي مكان. وبطريقة أخرى نتوقع من قطاع الثقافة أن ينتج أفرادا بالجودة المطلوبة إلى قطاعات النشاط الأخرى وهو أكبر عائد للبلد في المدى البعيد.

خاتمة:

حاولت هذه الورقة البحثية التأكيد على ضرورة اعتماد الصناعات الثقافية كخيار استراتيجي لتنويع الاقتصاد الوطني، وبعد معالجة مختلف محاور البحث تم التوصل إلى جملة من النتائج نعرضها باختصار في النقاط التالية:

- تقوم الصناعات الثقافية على منطق اقتصادي، بحيث يتم اعتبار العناصر الثقافية كمورد يجب استغلاله والانتفاع منه. وتحقيق هذا الانتفاع يكون بالاستثمار في القطاع الثقافي؛
- تعتمد الصناعات الثقافية على مورد فريد ومتجدد وهو الإبداع الإنساني؛
- تتمثل مجالات الصناعات الثقافية التي يمكن الاستثمار فيها في المرئي والمسموع، الفنون الأدائية، المكتبات، الفنون البصرية، النشر، الإرث الثقافي، الموسيقى؛
- تُعتبر الصناعات الثقافية من أقل الصناعات استنزافا للموارد الطبيعية النادرة وأقل تلويثا للبيئة، وهذا هو سبب تزايد الاهتمام بالاستثمار فيها؛
- يخضع الاستثمار في القطاع الثقافي إلى أحكام القانون (09-16) المؤرخ في 3 أوت 2016 المتعلق بالاستثمار؛
- يستفيد الاستثمار في قطاع الثقافة من امتيازات جبائية متعلقة بالرسم على القيمة المضافة، والضريبة على أرباح الشركات والضريبة على الدخل الإجمالي والضريبة الجزائية الوحيدة؛
- تُمول مشاريع الاستثمار في القطاع الثقافي بالاعتماد على: صناديق الاستثمار، الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، صندوق تنمية الفن السينمائي، الصندوق الوطني لترويج وتطوير الفنون والآداب، رعاية النشاطات الثقافية.
- يمكن تحقيق عوائد مجزية من الاستثمار في القطاع الثقافي متأتية أساسا من صادرات السلع الثقافية، وبطريقة غير مباشرة من توظيف عناصر التراث الثقافي في تنويع العرض السياحي، وعائدات من النجاح في تكوين علامة تجارية لمعلم ثقافي معين يميز منطقة أو بلدا ليصبح أيقونة ثقافية. كما تسمح الصناعات الثقافية عند النجاح في غزو الأسواق الأجنبية بالاندماج في الاقتصاد العالمي. ويبقى أهم عائد استراتيجي يمكن تحقيقه من الاستثمار في قطاع الثقافة هو الاستثمار في العنصر البشري المحرك للتنمية في القطاعات الأخرى.
- يمكن القول أخيرا أن كل الدول التي تمتلك رصيда ثقافيا يمكنها الاستثمار فيه لدعم اقتصاداتها، والجزائر تزيد عنها بالتنوع الثقافي، الذي يمكنه اعتباره كموارد متعددة. وبالتالي يمكن إقامة صناعات ثقافية متعددة. كما

¹ انتصار البناء، « الاستثمار في الثقافة قوة ناعم خليجية »، تم نشره يوم 10 ماي 2016، صحيفة الخليج، مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية، [على الخط]، تمت زيارته يوم 23 مارس 2018 على الساعة 16:00، متاح على الرابط: <http://rawabetcenter.com/archives/26403>

يجب القول أن الاستثمار في القطاع الثقافي بالنسبة للجزائر لم يعد خيارا استراتيجيا اقتصاديا فقط، بل هو أكثر من ذلك، إنه ضرورة استراتيجية مرتبطة بكيان حضاري يجب أن يفرض وجوده في ظل عولمة ثقافية لا تعترف بالحدود الثقافية.

قائمة المراجع:

أولاً - باللغة العربية:

1. الكتب:

1. كساب عمار، دليل المستثمر في القطاع الثقافي في الجزائر، بروكسل، 2016.
2. مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي، (تحقيق: أنس محمد الشامي، زكريا جابر أحمد)، القاموس المحيط، دار الحديث، القاهرة، 2008.
2. المجالات والدوريات:
 3. آلان ويتلي، « النمط الآسيوي »، التمويل والتنمية، ع 51، صندوق النقد الدولي، واشنطن، 2014.
 4. أوكيل محمد السعيد، فني عاشور، « الصناعات الثقافية وأبعادها الاستراتيجية »، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، ع 2، 2003.
 5. حوسين مصباح العلام، « مستقبل التنمية الصناعية العربية في ظل اتفاقيات منظمة التجارة العالمية ذات الصلة بالصناعة »، مجلة الدراسات البيئية، م 11، ع 3، 2010.
 6. علاوة فوزي، « مساهمة في صياغة مفهوم الصناعات الثقافية »، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، ع 17، 2016.
 7. همت محمد يوسف عبد العزيز، عبد الوهاب جودة الحاييس، « الصناعات الإبداعية وعائداتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على المجتمع: رؤية مستقبلية »، مجلة علوم الإنسان والمجتمع، ع 25، ديسمبر 2017.
3. التظاهرات العلمية:
 8. عثمان فراج، « الثقافة وعملية التنشئة الاجتماعية في الوطن العربي »، الثقافة والتسيير، مجمع أعمال الملتقى الدولي المنعقد بالجزائر أيام 28 - 30 نوفمبر 1992، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992.
4. الرسائل الجامعية:
 9. أحمد أديب أحمد، « تحليل الأنشطة السياحية في سورية باستخدام النماذج القياسية: دراسة ميدانية »، رسالة ماجستير، غ. م، قسم الإحصاء والبرمجة، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، 2006.
 10. بن هنية مختار، « استراتيجيات وسياسات التنمية الصناعية: حالة البلدان المغاربية »، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2008.
5. كتب الهيئات:
 11. المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، البقاء من أجل الاستدامة، 2017.

12. منظمة العمل الدولية، دليل الحد من الفقر من خلال السياحة، ط 2، 2013.
13. الهيئة السعودية العامة للسياحة والآثار، لماذا الاهتمام بالتراث العمراني؟ مبادرات الهيئة العامة للسياحة والآثار تجاه التراث العمراني، الرياض، 2010.
14. منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، معهد اليونسكو للإحصاء، إطار الإحصائيات الثقافية لليونسكو لعام 2009، مونريال كندا، 2009.
15. منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، اتفاقية حماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي، باريس، 2005.
16. وزارة الثقافة، مديرية الدراسات الاستشرافية والتوثيق والإعلام الآلي، الدليل الإحصائي (2011-2014)، قصر الثقافة، الجزائر، 2014.
6. النصوص التشريعية:
17. الأمر رقم 01 - 03، المؤرخ في 20 أوت 2001، يتعلق بتطوير الاستثمار، (الجريدة الرسمية)، ع 47، الصادرة بتاريخ 22 أوت 2001.
18. القانون رقم 09 - 09، المؤرخ في 30 ديسمبر 2009، يتضمن قانون المالية لسنة 2010، (الجريدة الرسمية)، ع 78، الصادرة بتاريخ 31 ديسمبر 2009.
19. القانون رقم 16 - 09، المؤرخ في 03 أوت 2016، يتعلق بترقية الاستثمار، (الجريدة الرسمية)، ع 46، الصادرة بتاريخ 03 أوت 2001.
20. قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، 2018.
21. المرسوم التنفيذي رقم 11 - 129، المؤرخ في 22 مارس 2011، يتعلق بخصم نفقات الإشهار المالي والكفالة والرعاية الخاصة بالأنشطة ذات الطابع الثقافي من الضريبة على الدخل الإجمالي أو من الضريبة على أرباح الشركات، (الجريدة الرسمية)، ع 18، الصادرة بتاريخ 23 مارس 2011.
22. المرسوم التنفيذي رقم 91 - 03، المؤرخ في 19 جانفي 1991، يحدد كفاءات سير صندوق تنمية الفن السينمائي وتقنياته، ويضبط شروط تخصيص القروض والمساعدات التي يمنحها الصندوق، (الجريدة الرسمية)، ع 4، الصادرة بتاريخ 23 جانفي 1991.
23. القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 9 مارس 1999، والذي يحدد كفاءات تطبيق المرسوم التنفيذي رقم 98-116 المؤرخ في 18 أفريل 1998، الذي يحدد كفاءات تسيير حساب التخصيص الخاص رقم 092-302 الذي عنوانه الصندوق الوطني لترقية الفنون والآداب وتطويرها، (الجريدة الرسمية)، ع 33، الصادرة بتاريخ 05 ماي 1999.

7. المواقع الالكترونية:

24. انتصار البناء، « الاستثمار في الثقافة قوة ناعم خليجية »، تم نشره يوم 10 ماي 2016، صحيفة الخليج، مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية، [على الخط]، تمت زيارته يوم 23 مارس 2018 على الساعة 16:00، متاح على الرابط: <http://rawabetcenter.com/archives/26403>
25. بوغرة حكيم، « الاستيراد وضعف الاستثمار في المجال الثقافي عطل تطور المسرح والكتاب والسينما والإعلام »، يومية الشعب، الأربعاء 07 فيفري 2018، [على الخط]، تمت زيارته يوم 27 مارس 2018 على الساعة 12:35، متاح على الرابط: <http://www.ech-chaab.com/ar>
26. جبريل حسين العريشي، « الصناعات الثقافية »، المدينة، صحيفة يومية تصدر عن مؤسسة المدينة للصحافة والنشر، 25 جانفي 2012، [على الخط]، تم زيارته يوم 22 مارس 2018 على الساعة 16:00، متاح على الرابط: <http://www.al-madina.com/article/132133/?page=2>
27. حمد بن عبد الله اللحيدان، « أهمية الصناعات الثقافية »، جريدة الرياض، ع 15173، 8 جانفي 2010، [على الخط]، تمت زيارته يوم 22 مارس 2018 على الساعة 22:35، متاح على الرابط: <http://www.alriyadh.com/487801>
28. عود الحارثي، « الاستثمار في القطاع الثقافي »، جريدة لوسيل، تم نشره يوم 20 أوت 2017، [على الخط]، تمت زيارته يوم 22 مارس 2018 على الساعة 23:00، متاح على الرابط: <https://lusailnews.qa/opinion/20/08/2017>
29. فاليري باتان، السياحة الثقافية بين حماية التراث والنمو الاقتصادي، ورقة بحثية، مقدمة إلى أشغال ورشة عمل عمريت وطرطوس القديمة، أيام 07، 08، 09 فيفري 2006، على الخط، تمت زيارته يوم 2018/03/30 على الساعة 18:15. متاح على الرابط: http://www.amrit-syria.com/News/valery_Patin_Syria.htm
30. لحرش نورة، « الاستثمار الثقافي في الجزائر وعي غائب »، مجلة الدوحة، ع 69، أكتوبر 2015، [على الخط]، تمت زيارته يوم 27 مارس 2018 على الساعة 12:40، متاح على الرابط: http://www.aldohamagazine.com/article.aspx?n=C93C82ED-B49E-4B8A-8C13-366EAC6D6C0D&d=20151001#.Wr15IDNNg_5
31. مخالدي أنيسة، « الاستثمار في الثقافة... تحدي الدول الناشئة »، جريدة الشرق الأوسط، ع 12639، 6 جويلية 2013، [على الخط]، تمت زيارته يوم 30 مارس 2018 على الساعة 19:00، متاح على الرابط: http://archive.aawsat.com/details.asp?section=19&issueno=12639&article=735186#.Wr6HZzNNg_4

32. مهجة إمبابي، السياحة الثقافية الجماهيرية وتحديات الحفاظ على التراث: رؤى مستقبلية للقرن الحادي والعشرين، على الخط، تمت زيارته بتاريخ 2016/09/18 علة الساعة: 10.00، متاح على الرابط:

<https://www.researchgate.net/publication/280948790>

33. هدى الخميس كانو، «الاقتصاد والموارد الثقافي»، يومية الحياة، [على الخط]، متاح على الرابط:

<http://www.alhayat.com/Opinion/Huda-AlKhamis-Kano/14323268/>

ثانياً - باللغة الأجنبية:

. LAROSSE: Dictionnaire Encyclopédique illustré, Paris, 1993. 43